المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــدد 20A شباط 2026
No.20A Feb. 2026

أفعال الكلام في المخاطبات الإدارية: دراسة تداولية

م.د. شيماء عبد الكريم حسين
الجامعة العراقية

الملخص :

يسعى هذا البحث إلى دراسة أفعال الكلام في المخاطبات الإدارية في ضوء المنهج التداولي المعاصر، بوصف الخطاب الإداري خطابًا إنجازيًّا تتجلى فيه الوظيفة العملية للغة في أظهر صورها المؤسسية. وينطلق من فرضية مفادها أن المخاطبات الإدارية لا تقتصر على نقل المعلومات، بل تؤدي أفعالًا كلامية تُنشئ واقعًا تنظيميًا وقانونيًا، وتضبط العلاقات داخل النسق المؤسسي. وقد اعتمد البحث على الإطار النظري لنظرية أفعال الكلام كما تبلورت عند جون لانغشو أوستن ثم طوّرها جون سيرل، مع الإفادة من جهود الدرس التداولي العربي المعاصر. وجرى تحليل نماذج من المخاطبات الإدارية الرسمية للكشف عن أنماط الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة، وبيان بنيتها الإنجازية، وشروط نجاحها، وعلاقتها بالسياق المؤسسي والسلطة التنظيمية. وقد خلصت الدراسة إلى هيمنة الأفعال الإعلانية والتوجيهية في الخطاب الإداري، وارتباط القوة الإنجازية بدرجة السلطة المؤسسية، واعتماد الصياغة الإدارية على أنماط لغوية معيارية تُثبّت الأثر القانوني للفعل الكلامي. كما كشفت عن توظيف استراتيجيات تداولية غير مباشرة لتحقيق الإلزام في إطار يحافظ على الطابع الرسمي والحياد البيروقراطي. وتؤكد الدراسة أن فهم المخاطبات الإدارية يقتضي تجاوز التحليل الشكلي إلى تحليل تداولي يكشف عن العلاقة بين اللغة والسلطة، وبين الصياغة اللفظية والأثر المؤسسي.

الكلمات المفتاحية :أفعال الكلام، التداولية، المخاطبات الإدارية، القوة الإنجازية، الخطاب المؤسسي، السياق، السلطة اللغوية.

Speech Acts in Administrative Correspondence: A Pragmatic Study

Lecturer Dr. Shaimaa Abdulkareem Hussein
shaimaa.hussain@aliraqia.edu.iq

Abstract:

This study investigates speech acts in administrative correspondence from a contemporary pragmatic perspective, viewing administrative discourse as an essentially performative mode of language in which institutional action is accomplished through linguistic formulation. The study is based on the assumption that administrative communications do not merely transmit information; rather, they perform speech acts that create regulatory and legal

realities and structure institutional relationships.The research draws on Speech Act Theory as developed by John L. Austin and later systematized by John Searle, while also engaging with modern Arabic pragmatic scholarship. A corpus of official administrative texts is analyzed in order to identify direct and indirect speech acts, examine their illocutionary force, determine their felicity conditions, and explore their relation to institutional authority and contextual constraints. The findings reveal the predominance of declarative and directive acts in administrative discourse, the strong correlation between illocutionary force and institutional hierarchy, and the reliance on standardized linguistic formulations to secure legal validity. The study also demonstrates the use of indirect pragmatic strategies to achieve obligation while maintaining formal neutrality and bureaucratic decorum. The study concludes that administrative correspondence can only be adequately understood through a pragmatic analysis that highlights the interplay between language and power, and between linguistic structure and institutional effect.

Keywords: Speech Acts, Pragmatics, Administrative Correspondence, Illocutionary Force, Institutional Discourse, Context, Linguistic Authority.

المقدمة

شهد الدرس اللغوي المعاصر تحوّلًا نوعيًّا مع بروز التداولية بوصفها مقاربة تدرس اللغة في الاستعمال، وتكشف عن آليات إنتاج المعنى في ضوء السياق ومقاصد المتكلمين وشروط التخاطب. ولم تعد اللغة تُفهم باعتبارها نظامًا شكليًّا مغلقًا، بل باعتبارها نشاطًا إنجازيًّا يُنجَز به الفعل داخل الواقع الاجتماعي. ومن هنا اكتسبت نظرية أفعال الكلام أهميتها، إذ أبرزت أن القول ليس مجرد نقل للمعلومات، بل هو أداء لفعلٍ يترتب عليه أثر قانوني أو إداري أو اجتماعي.

ويُعدّ الخطاب الإداري من أكثر الخطابات التصاقًا بالبُعد الإنجازي للغة؛ لأنه خطاب وظيفي موجّه، تُصاغ عباراته في إطار مؤسسي تحكمه سلطة تنظيمية وتراتبية واضحة، ويهدف إلى إحداث أثر عملي مباشر، كالإلزام، أو الإقرار، أو التوجيه، أو الإعلام. ومن ثم فإن تحليل المخاطبات الإدارية في ضوء نظرية أفعال الكلام يكشف عن البنية العميقة التي تنتظم هذا الخطاب، ويبرز العلاقة بين الصياغة اللغوية والقوة الإنجازية، وبين اللغة والسلطة داخل المؤسسة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى مقاربة الخطاب الإداري مقاربة تداولية دقيقة، تتجاوز الوصف الشكلي إلى تحليل الوظيفة الإنجازية للأقوال، واستكشاف آليات اشتغالها داخل النسق المؤسسي. كما تسهم في توسيع مجال الدراسات التداولية التطبيقية في البيئة العربية، من خلال معالجة نوع خطابي لم يحظَ – على الرغم من حضوره العملي الواسع – بالعناية التحليلية الكافية في إطار نظري منهجي.

إشكالية البحث

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مركزية مفادها:

كيف تتجلى أفعال الكلام في المخاطبات الإدارية، وما طبيعة بنيتها الإنجازية ووظائفها التداولية في ضوء السياق المؤسسي الذي تنتج فيه؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية:

ما الأنماط الغالبة لأفعال الكلام في الخطاب الإداري؟

كيف تسهم الصياغة الرسمية في تحديد درجة الإلزام والقوة الإنجازية للفعل الكلامي؟

ما أثر البنية التراتبية داخل المؤسسة في تشكيل طبيعة الأفعال الكلامية؟

كيف تُوظَّف الاستراتيجيات غير المباشرة لتحقيق مقاصد توجيهية أو إلزامية؟

إلى أي حدّ يتداخل البعد اللغوي مع البعد القانوني والتنظيمي في إنتاج الأثر التداولي؟

فرضيات البحث

تنطلق الدراسة من جملة فرضيات علمية تسعى إلى اختبارها وتحليلها، من أبرزها:

هيمنة الأفعال التوجيهية والإعلانية في المخاطبات الإدارية، نظرًا لوظيفتها التنظيمية المرتبطة بإدارة السلوك المؤسسي.

ارتباط القوة الإنجازية بدرجة السلطة المؤسسية؛ فكلما ارتفع موقع المرسل في السلم الإداري، ازدادت صراحة الفعل الإنجازي وقوته الإلزامية.

اعتماد الخطاب الإداري على صيغ لغوية معيارية مقننة تسهم في تثبيت الأثر القانوني للفعل الكلامي.

لجوء المخاطبات الإدارية إلى استراتيجيات تداولية غير مباشرة (كالرجاء أو الإحالة إلى اللوائح) للتوفيق بين مقتضيات السلطة ومتطلبات اللباقة المؤسسية.

أن المعنى في الخطاب الإداري لا يُستمد من البنية اللغوية وحدها، بل من تضافر السياق المؤسسي والقواعد التنظيمية مع الصياغة اللفظية.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها:

بيان البنية النظرية لأفعال الكلام في إطار التداولية المعاصرة.

تحليل تجليات الأفعال الإنجازية في المخاطبات الإدارية.

الكشف عن العلاقة بين اللغة والسلطة في الخطاب المؤسسي.

إبراز الخصائص التداولية التي تميز الخطاب الإداري عن غيره من الخطابات.

الإسهام في تطوير الدراسات التطبيقية في مجال تحليل الخطاب الإداري عربيًّا.

منهج البحث

تعتمد الدراسة على المنهج التداولي التحليلي، بوصفه الإطار النظري الرئيس لتحليل الأفعال الكلامية، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي في رصد الظواهر اللغوية داخل المتن المختار.

ويتم تحليل النماذج وفق الخطوات الآتية:

تحديد نوع الفعل الكلامي (قولي، إنجازي، تأثيري).

تصنيفه في ضوء التقسيمات التداولية المعاصرة.

تحليل صيغته اللغوية وعلاقته بالقوة الإنجازية.

دراسة أثر السياق المؤسسي في توجيه المعنى.

تقويم الأثر التداولي المتحقق داخل النسق الإداري.

ويُراعى في التحليل الجمع بين التأصيل النظري والتطبيق الإجرائي، بما يضمن اتساق النتائج مع الإطار المفاهيمي المعتمد.

حدود البحث

تتحدد الدراسة بالضوابط الآتية:

تقتصر على المخاطبات الإدارية المكتوبة الرسمية دون الشفوية.

تنحصر في تحليل الأفعال الكلامية من منظور تداولي، دون التوسع في الجوانب الأسلوبية أو القانونية البحتة.

تعتمد نماذج صادرة عن مؤسسات ذات بنية تنظيمية واضحة، لضبط أثر السياق السلطوي في التحليل.

لا تتناول الدراسة التحولات الرقمية في الخطاب الإداري إلا في حدود ما يخدم التحليل التداولي.

المبحث الأول: الإطار النظري لأفعال الكلام في الدرس التداولي.

المطلب الأول: التداولية: الجذور المفهومية وتطور الحقل عربيًا وغربيًا

إنّ تناول أفعال الكلام في المخاطبات الإدارية لا يستقيم من غير تأصيلٍ نظري يبيّن الإطار التداولي الذي تنتمي إليه؛ إذ لم يكن الاشتغال بالسياق، ولا مراعاة حال المخاطَب، ولا ضبط مقتضيات المقام، أمرًا مستحدثًا في الفكر اللغوي، بل هو امتداد لتراكم معرفي عرفه التراث العربي، ثم تبلور اصطلاحًا ومنهجًا في الدرس الغربي الحديث.

أولًا: التأصيل المفهومي للتداولية في الدرس العربي

يرتبط مصطلح "التداولية" في العربية بالجذر (د و ل)، الذي يحيل في المعاجم إلى معاني التحول والتعاقب والتداول بين الأطراف. فقد ورد في أساس البلاغة للزمخشري: «دالت له الدولة... والدهر دول»[1]، كما جاء في لسان العرب: «دالت الأيام: دارت، وتداولته الأيدي»[2]. وهي دلالات تكشف عن معنى الحركة والانتقال، وهو ما ينسجم مع تصور اللغة بوصفها فعلًا يُدار بين المتخاطبين.

وقد نبّه عدد من الباحثين إلى أن اختيار مصطلح "التداولية" في العربية أدق من مقابلات أخرى، لما يحمله من عمق دلالي متجذر في الاستعمال العربي القديم[3].

ويظهر البعد التداولي في التراث العربي بجلاء عند البلاغيين والنحاة. فقد أبرز الجاحظ وظيفة البيان في التأثير والإقناع، وقسّم وظائف القول إلى الإخبار والتأثير والحجاج[4]، مؤكّدًا أن المعاني لا تتحقق إلا باستعمالها في سياق تواصلي[5]، وأن الكلام ينبغي أن يُقسم على أقدار المقامات وأحوال السامعين[6].

كما رسّخ عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم فكرة أن المعنى لا يقوم في اللفظ منفردًا، بل في علاقته بسياقه وغرضه[7]، وأن ترتيب الكلام تابع للقصد والمقام[8]، مما يكشف عن وعي عميق بوظيفة السياق في توليد الدلالة.

أما ابن سنان الخفاجي فقد ربط صحة الكلام بفائدته وقصده[9]، وجعل الاستعمال شرطًا في تحققه، في حين بلغ مفهوم "مقتضى الحال" عند السكاكي درجة من النضج حين جعله معيارًا لضبط القول تبعًا لاختلاف المقامات[10]، مؤكدًا أن اختلاف الحال يوجب اختلاف الصياغة[11]. وقد رأى بعض الباحثين أن هذا المفهوم

---

(1) أساس البلاغة، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م، الجزء الأول، ص 303.

(2) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1994م، الجزء الحادي عشر، ص 252–253، مادة (دول).

(3) في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009م، ص 148.

(4) البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، محمد العمري، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999م، ص 293.

(5) البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الجاحظ، القاهرة، 1960م، الجزء الأول، ص 75.

(6) البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الجاحظ، القاهرة، 1960م، الجزء الأول، ص 138–139.

(7) دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، تحقيق محمد رضوان الداية، مكتبة الإيمان، المنصورة، ص 106.

(8) دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، تحقيق محمد رضوان الداية، مكتبة الإيمان، المنصورة، ص 47.

(9) سر الفصاحة، عبد الله بن سعيد بن سنان الخفاجي، تحقيق داوود عطاشة الشوابكة، دار الفكر، عمّان، الطبعة الأولى، 2006م، ص 37–38.

(10) مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 168.

(11) مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 170.

يقارب في دلالته ما تُعنى به التداولية الحديثة[12]، كما أشار تمام حسان إلى سبق البلاغيين العرب في التنبيه إلى ثنائية المقال والمقام[13].

وامتد هذا الوعي إلى علماء الأصول والمفسرين، الذين درسوا أثر السياق في تحديد الدلالة، وربطوا فهم الخطاب بأسباب النزول وبمقام التخاطب[14]، كما يتجلى في تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ادعُ إلى سبيل ربك بالحكمة...﴾ حيث ربط الأسلوب بحال المخاطَب[15].

وفي العصر الحديث، اقترح طه عبد الرحمن مصطلح "التداولية" مقابلًا للمصطلح الغربي، وعدّ المنهج التداولي مدخلًا لفهم التراث في ضوء شروط مخصوصة تحكم إنتاج الخطاب وتلقيه[16].

ثانيًا: التداولية في الدرس الغربي وتبلور الحقل

في الفكر الغربي، نشأ مصطلح Pragmatique من الجذر اليوناني pragma بمعنى الفعل، ثم ارتبط بالفلسفة البراغماتية التي ربطت قيمة الفكرة بنتائجها العملية[17].

وتبلورت التداولية لسانيًا في إطار الدراسات السيميائية عند بيرس، الذي ربط المعنى بعملية التأويل وبظروف الاستعمال، مؤكدًا أن التفكير نفسه لا يتم إلا عبر علامات[18]. ثم جاء موريس ليقترح تقسيم علم العلامات إلى التركيب والدلالة والتداولية، وجعل الأخيرة معنية بعلاقة العلامات بمستعمليها[19].

وفي فلسفة اللغة العادية، أبرز فتغنشتاين أن معنى اللفظ هو استعماله داخل سياق اجتماعي مخصوص[20]، فالدلالة وظيفة تتحدد في إطار الممارسة.

غير أن التحول الحاسم تم مع أوستن، الذي بيّن أن القول ليس وصفًا للواقع فحسب، بل هو إنجاز لفعل[21]، وميّز بين الفعل القولي، والفعل الإنجازي، والفعل التأثيري[22]. ثم جاء سيرل ليضبط نظرية أفعال الكلام منهجيًا، فجعل الفعل الإنجازي وحدة التواصل الأساسية، وربط القوة الإنجازية بالأعراف والسياق[23].

---

(12) مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، باديس لهويمل، عالم الكتب الحديث، إربد، الطبعة الأولى، 2014م، ص 166.

(13) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994م، ص 377.

(14) في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009م، ص 142–144.

(15) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، الجزء الثاني، ص 125.

(16) تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1993م، ص 243.

(17) مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، باديس لهويمل، عالم الكتب الحديث، إربد، الطبعة الأولى، 2014م، ص 15.

(18) المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينيكو، ترجمة سعيد علوش، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1986م، ص 22–23.

(19) المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينيكو، ترجمة سعيد علوش، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1986م، ص 25.

(20) مدخل إلى اللسانيات التداولية، الجيلالي دلاش، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ص 18 وما بعدها.

(21) التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، 2005م، ص 41–42.

(22) التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت, 2005م، ص 41–42.

المطلب الثاني:نظرية أفعال الكلام: المفهوم، شروط النجاح، والتصنيف الإنجازي عند أوستن

تُعدّ نظرية الأفعال الكلامية من أبرز النظريات التي أسهمت في بلورة المنحى التداولي في الدراسات اللسانية المعاصرة، إذ نقلت النظر إلى اللغة من كونها أداة لوصف العالم ونقل المعطيات إلى كونها وسيلة لإنجاز أفعال اجتماعية ومؤسساتية. فالقول – في هذا المنظور – ليس مجرد تركيب نحوي ذي دلالة معجمية، بل هو فعل يتحقق في سياق مخصوص، ويُنتج أثرًا في الواقع.

أولًا: مفهوم الفعل الكلامي

تعددت تعريفات الفعل الكلامي تبعًا لاختلاف المرجعيات النظرية، غير أنها تلتقي في التأكيد على طابعه الإنجازي، فيعرّفه مسعود صحراوي بأنه الفعل الاجتماعي أو المؤسساتي الذي ينجزه الإنسان بالكلام، كالطلب، والوعد، والتعيين، والإقالة، والتعزية، وغيرها من الأفعال التي تتحقق بمجرد التلفظ بها في سياق مناسب[24].

أما جون أوستن فيرى أن الفعل الكلامي هو النطق بألفاظ ضمن نظام لغوي معين، على نحو يُفضي إلى إنجاز فعل محدد[25]، بحيث يصبح القول نفسه أداة لإحداث تغيير في الواقع أو في وضع المخاطَب. فاللغة، عنده، ليست ناقلًا للمعلومات فحسب، بل مؤسسة قادرة على تحويل الأقوال إلى أفعال ذات صفة اجتماعية.

ويترتب على ذلك أن فهم الفعل الكلامي لا يقتصر على إدراك محتواه الإخباري، بل يتطلب التعرف إلى قوته الإنجازية وقصده التداولي، أي إلى ما يروم المتكلم تحقيقه من خلال قوله[26].

ثانيًا: التقسيم الثلاثي للأفعال الكلامية

ميّز أوستن بين ثلاثة مستويات مترابطة للفعل الكلامي:

الفعل القولي: ويتمثل في إنتاج أصوات لغوية منتظمة في تركيب ذي معنى مرجعي محدد، وهو المستوى الشكلي الدلالي للملفوظ.

الفعل الإنجازي: وهو الفعل الذي يُنجَز في القول ذاته، كالأمر، أو الوعد، أو الحكم، أو القرار، وهو لبّ النظرية ومحورها الأساسي[27].

الفعل التأثيري: وهو الأثر الذي يُحدثه القول في المتلقي، كالإقناع، أو التخويف، أو التحفيز، أو الإلزام[28].

---

[23] التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، 2005م، ص 69–70.

[24] التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، 2005م، ص 10.

[25] كيف نصنع الأشياء بالكلمات، جون لانغشو أوستن، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991م، ص 117.

[26] المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، ترجمة محمد يحيان، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008م، ص 26.

[27] التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، 2005م، ص 42.

[28] التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، مسعود صحراوي، ص 42.

وقد انصبّ اهتمام أوستن أساسًا على الفعل الإنجازي، لأنه يمثل القيمة العملية للملفوظ داخل السياق التداولي.

ثالثًا: شروط نجاح الأفعال الكلامية

لم يكتفِ أوستن ببيان مستويات الفعل الكلامي، بل حدّد شروطًا لنجاحه، عُرفت بشروط الملاءمة، وهي:

وجود إجراء معترف به عرفيًا وله أثر محدد.

ملاءمة الأشخاص والملابسات للسياق.

إنجاز الإجراء بطريقة صحيحة.

استكمال الإجراء بصورة تامة.

توافر القصد المناسب لدى المتكلم[29].

فإذا اختل شرط من هذه الشروط، عُدّ الفعل غير موفق، وإن بدا من الناحية الشكلية صحيحًا، ومن هنا يتبين أن الإنجاز اللغوي مرتبط بالسياق الاجتماعي والمؤسساتي الذي يُمارَس فيه.

رابعًا: التصنيف الخماسي للأفعال الإنجازية

قدّم أوستن تصنيفًا للأفعال الإنجازية إلى خمسة أصناف رئيسة:

أفعال الأحكام

أفعال القرارات

أفعال التعهد

أفعال السلوك

أفعال الإيضاح[30].

ورغم ما يعتري هذا التصنيف من تداخل بين بعض فئاته – كما أقرّ أوستن نفسه – فإنه يظل إطارًا مهمًا لفهم تنوع الوظائف الإنجازية للقول.يتضح من العرض السابق أن الفعل الكلامي يتجاوز حدود البنية اللغوية إلى كونه ممارسة ذات أثر اجتماعي ومؤسساتي، تُنجز في إطار شروط مخصوصة تضبطها الأعراف والسياقات، ويغدو هذا البعد أكثر أهمية في المخاطبات الإدارية، حيث يرتبط القول بالسلطة والاختصاص، ويؤدي التلفظ به إلى إحداث آثار تنظيمية ملزمة داخل النسق الإداري، ومن ثمّ فإن تحليل الخطاب الإداري يقتضي استحضار البنية الإنجازية للقول وشروط تحققه وقوته التداولية.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي لأفعال الكلام في الدرس التداولي.

المطلب الأول: نماذج لتمثلات أفعال الكلام المباشرة في المخاطبات الإدارية العراقية ضمن منظور تداولي

---

[29] الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، نادية رمضان النجّار، الإسكندرية، 2013م، ص 45–46.

[30] آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص 69–70.

يتجلى الخطاب الإداري في أعلى صوره المؤسسية في قرارات مجلس الوزراء، حيث تتحول اللغة إلى أداة إنجاز فعلي تُنشئ واقعًا تنظيميًا وقانونيًا جديدًا بمجرد صدورها. فهذه القرارات لا تُصاغ بقصد الإخبار أو الوصف فحسب، بل تمارس فعلًا مؤسسيًا ملزمًا، تتحدد قوته بسلطة الجهة المُصدِرة وبالأعراف والإجراءات القانونية المنظمة.

ولفهم طبيعة الأفعال الكلامية في هذا الخطاب، يفيد استحضار تصور جون سيرل الذي عدَّ الفعل الإنجازي وحدة الاتصال الأساسية، وربط قوته الإنجازية بالأعراف والمؤسسات الاجتماعية، مؤكدًا أن المعنى ليس شأنًا قصديًا فحسب، بل هو أيضًا شأن عرفي مؤسسي[31]. كما صنّف الأفعال الكلامية إلى خمسة أصناف رئيسة: الإخباريات (أو الإثباتيات)، والتوجيهات، والالتزاميات، والتعبيريات، والإعلانيات[32].

وبالنظر في متن قرارات مجلس الوزراء العراقي، يتضح حضور مكثف للأفعال الإعلانية والتوجيهية بصيغ مباشرة صريحة، تُفصح عن القوة الإنجازية دون مواربة.

أولًا: الأفعال الإعلانية المباشرة وإنشاء الواقع الإداري

تُعدّ الأفعال الإعلانية (Declaratives – في تصنيف سيرل –)أفعالًا تُحدث تغييرًا في الوضع القائم بمجرد التلفظ بها، متى توافرت شروط الاختصاص والإجراء[33]. وهذا المعنى يتجسد بوضوح في الصيغة المتكررة في القرارات العراقية:

"قرر مجلس الوزراء..."

ومن ذلك ما ورد في قرار تعطيل الدوام الرسمي:

"قرر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الأولى المنعقدة في 2026/1/7 تعطيل الدوام الرسمي ليوم الخميس الموافق لـ 2026/1/15... استنادًا إلى أحكام المادة (3/ أولًا) من قانون العطلات الرسمية (12 لسنة 2024)."[34]

يمثل الفعل "قرر" هنا فعلًا إنجازيًا إعلانيًا مباشرًا؛ إذ يُنشئ وضعًا قانونيًا جديدًا يتمثل في تعطيل الدوام الرسمي، ويُلزم المؤسسات المعنية به بمجرد صدوره. كما أن الإحالة إلى النص القانوني تعزز شرط الملاءمة الذي تحدث عنه أوستن ضمن شروط نجاح الفعل الكلامي[35]، إذ يشترط وجود إجراء معترف به وسلطة مختصة.

ويتكرر النمط ذاته في قرارات الاستحداث والتعديل والزيادة، كما في قولهم:

---

(31) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص 50.
(32) المرجع نفسه، ص 69–70.
(33) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص 47.
(34) قرارات الجلسة الاعتيادية الأولى المنعقدة في 2026/1/7، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، منشور بتاريخ 2026/1/12 على الموقع الرسمي.
(35) كيف نصنع الأشياء بالكلمات، جون لانغشو أوستن، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991م، ص 117 وما بعدها.

"استحداث (11) مكونًا... وزيادة الكلفة الكلية لمشروع..."[36]

فهذه الأفعال لا تصف واقعًا سابقًا، بل تُعيد تشكيل الواقع المالي والتنظيمي للمشروعات الحكومية، مما يجعل القول نفسه إجراءً تنفيذيًا مُنشئًا.

ثانيًا: الأفعال التوجيهية المباشرة بصيغة التحميل والإلزام

إلى جانب الإعلانيات، يظهر في القرارات نمطٌ توجيهي مباشر ذو قوة إلزامية واضحة، يتمثل في صيغ مثل:

"تتحمل..."

ومن ذلك ما ورد في قرار مشروع تأهيل مستشفى الزهراء التعليمي:

"تتحمل اللجان التي أعدّت أمر الغيار المسؤولية الكاملة المترتبة عليه؛ استنادًا إلى التعليمات رقم (8) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2 لسنة 2014)."[37]

وكذلك:"تتحمل محافظة النجف الأشرف صحة البيانات والمعلومات ودقتها المقدمة إلى وزارة التخطيط وسلامة إجراءاتها."[38]

كما ورد في قرار آخر:

"تتحمل محافظة البصرة صحة البيانات والمعلومات ودقتها وأسعار الكشوفات التخطيطية المقدمة إلى وزارة التخطيط..."[39]

تُنجز صيغة "تتحمل" فعلًا توجيهيًا مباشرًا يُسند مسؤولية قانونية محددة إلى جهة معينة، ويُنشئ التزامًا مؤسسيًا قابلًا للمساءلة، وتنبع قوة هذا الفعل من صدوره عن سلطة أعلى في السلم الإداري، ومن ارتباطه بإجراءات تنظيمية معترف بها، وهو ما يتفق مع تأكيد سيرل أن القوة الإنجازية لا تُفهم إلا في إطار العرف والمؤسسة[40].

وهنا يتحول القول إلى أداة ضبط ورقابة، إذ لا يقتصر القرار على إنشاء الإجراء، بل يُحدد الجهة المسؤولة عن نتائجه ودقة بياناته.

ثالثًا: التداخل بين الإعلان والتوجيه في البنية الإنجازية

---

[36] قرارات الجلسة الاعتيادية الحادية والخمسين المنعقدة في 2025/12/23، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، منشور بتاريخ 2025/12/29 على الموقع الرسمي.

[37] قرارات الجلسة الاعتيادية الثانية والخمسين المنعقدة في 2025/12/30، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، منشور بتاريخ 2026/1/4 على الموقع الرسمي.

[38] المصدر نفسه.

[39] قرارات الجلسة الاعتيادية التاسعة والأربعين المنعقدة في 2025/12/9، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، الموقع الرسمي.

[40] آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص 50.

يلاحظ أن قرارات مجلس الوزراء غالبًا ما تجمع بين فعل إعلاني يُنشئ القرار، وفعل توجيهي يُحدد المسؤوليات المترتبة عليه. فقرار زيادة الكلفة مثلًا يبدأ بالفعل الإعلاني "قرر"، ثم يُتبع بصيغ إلزامية تُحمل الجهات المعنية مسؤولية التنفيذ أو صحة البيانات.

ويكشف هذا التداخل عن بنية إنجازية مركبة، تتكون من:

فعل تأسيسي يُنشئ الوضع الجديد.

فعل إلزامي يحدد المسؤولية.

إحالة قانونية تعزز الشرعية الإجرائية.

وهذا البناء المركب يُظهر أن الخطاب الإداري خطاب إنجازي محكوم بسلطة مؤسسية واضحة، وأن صيغ الأفعال المباشرة فيه تُستعمل استعمالًا وظيفيًا مضبوطًا يحقق مقتضيات التنظيم والإلزام.

المطلب الثاني: الأفعال الكلامية غير المباشرة والاستراتيجيات التداولية في الخطاب الإداري العراقي

إذا كانت الأفعال الكلامية المباشرة في قرارات مجلس الوزراء تتجلى في صيغ صريحة من قبيل: قرر، يوافق، تتحمل، فإن الخطاب الإداري لا يقتصر على هذا النمط الظاهر من الإنجاز، بل يوظف كذلك جملة من الاستراتيجيات التداولية غير المباشرة، التي تُنجز مقاصد إلزامية وتنظيمية دون التصريح بها في صورة أمر مباشر.

وقد ميّز جون سيرل بين الأفعال الإنجازية المباشرة وغير المباشرة، فالأولى تطابق فيها القوة الإنجازية ظاهر الملفوظ، أما الثانية فتتحقق فيها القوة الإنجازية من خلال معنى ضمني يستفاد من السياق أو من الأعراف المؤسسية[41]. ويُعدّ الخطاب الإداري مجالًا خصبًا لهذا النوع الثاني؛ إذ يوازن بين مقتضيات السلطة ومتطلبات الصياغة الرسمية المقننة.

أولًا: الإحالة إلى النصوص القانونية بوصفها استراتيجية تقوية إنجازية

من أبرز مظاهر الفعل غير المباشر في القرارات العراقية الإحالة إلى القوانين والتعليمات التنظيمية، كما في قولهم:

"استنادًا إلى التعليمات رقم (8) الملحقة بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2 لسنة 2014)."[42]

تبدو العبارة في ظاهرها تقريرية تفسيرية، غير أنها تؤدي وظيفة إنجازية غير مباشرة؛ إذ تعزز الإلزام وتمنحه سندًا قانونيًا. فالقرار هنا لا يكتفي بإصدار الحكم، بل يُحصّنه بإطار تشريعي يجعل الالتزام مستمدًا من القانون لا من إرادة الجهة الإدارية وحدها.

---

(41) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص 50.

(42) قرارات الجلسة الاعتيادية الثانية والخمسين المنعقدة في 2025/12/30، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، منشور بتاريخ 2026/1/4 على الموقع الرسمي.

وتُظهر هذه الصيغة أن القوة الإنجازية في الخطاب الإداري لا تقوم على الفعل اللفظي فحسب، بل على شبكة من المرجعيات القانونية التي تُضفي عليه الشرعية، وهو ما ينسجم مع تصور سيرل القائل بأن المعنى الإنجازي مرتبط بالأعراف والمؤسسات الاجتماعية المنظمة له[43].

ثانيًا: الصيغة الاسمية بوصفها أمرًا إداريًا غير مباشر

تظهر في بعض القرارات صيغ تبدو خالية من أفعال الأمر الصريحة، لكنها تؤدي وظيفة توجيهية واضحة، مثل:

"استكمال وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة متطلبات تنفيذ الأعمال وتزويد وزارة التخطيط بها... قبل المضي بتوقيع ملحق عقد المشروع."[44]

لا ترد في النص صيغة "تلتزم الوزارة" أو "يجب على الوزارة"، غير أن السياق المؤسسي يجعل العبارة أمرًا إداريًا ملزمًا. وهنا تتحقق القوة الإنجازية من خلال البنية الاسمية المرتبطة بسياق القرار، مما يجعل الفعل غير المباشر قائمًا على استدلال تداولي يفهمه المتلقي الإداري ضمن الإطار التنظيمي.

ويكشف هذا الأسلوب عن ميل الخطاب الإداري إلى تجنب الصيغة الأمرية المباشرة، والاكتفاء بصياغة تقريرية ذات مضمون إلزامي.

ثالثًا: المبني للمجهول وإخفاء الفاعل المؤسسي

من الخصائص الأسلوبية المتكررة في القرارات استعمال المبني للمجهول، مثل:

"جرى استحصال الموافقات الأصولية عليها بموجب قرارات مجلس الوزراء."[45]

إذ يُحذف الفاعل الحقيقي ويُركّز على الإجراء ذاته. وهذه الصيغة لا تخلو من دلالة تداولية؛ فهي تُحوّل الفعل إلى إجراء مؤسسي جماعي، وتُخفف من مركزية الفاعل الفردي، بما يعزز الطابع البيروقراطي للخطاب.

كما أن حذف الفاعل يخلق مسافة بين الفعل والجهة المنفذة، فيبدو القرار جزءًا من مسار إداري متكامل لا فعلًا صادرًا عن إرادة شخصية.

رابعًا: الوظيفة التقريرية بوصفها ضبطًا تأويليًا

كثيرًا ما تُختتم القرارات بعبارة:

"وبينت دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان، أن القرار تضمن..."[46]

---

[43] آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص 50.

[44] قرارات الجلسة الاعتيادية الحادية والخمسين المنعقدة في 2025/12/23، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، منشور بتاريخ 2025/12/29 على الموقع الرسمي.

[45] قرارات الجلسة الاعتيادية التاسعة والأربعين المنعقدة في 2025/12/9، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، الموقع الرسمي.

[46] قرارات الجلسة الاعتيادية الحادية والخمسين المنعقدة في 2025/12/23، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

هذه العبارة – في ظاهرها – إخبارية، لكنها تؤدي وظيفة تداولية دقيقة، تتمثل في ضبط تفسير القرار وتوجيه فهمه. فهي لا تُنشئ قرارًا جديدًا، لكنها تحدد الإطار التأويلي الرسمي له، وتمنع احتمالات القراءة المتباينة.

ومن منظور تداولي، يمكن عدّ هذا النمط من قبيل الأفعال الإخبارية ذات الوظيفة التوجيهية الضمنية، إذ تُسهم في تثبيت المعنى المؤسسي للقرار.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى مقاربة المخاطبات الإدارية في ضوء نظرية أفعال الكلام ضمن الإطار التداولي المعاصر، انطلاقًا من فرضية مركزية مفادها أن الخطاب الإداري ليس خطابًا إخباريًا محضًا، بل هو نسق إنجازي يُنتج أفعالًا مؤسسية ذات أثر قانوني وتنظيمي مباشر. وقد أتاح التأصيل النظري لنظرية أفعال الكلام – عند أوستن وسيرل – بناء إطار مفاهيمي مكّن من تحليل البنية الإنجازية للقرارات الإدارية والكشف عن طبيعة القوة التداولية التي تمارسها اللغة داخل المؤسسة.

وقد أظهر التحليل التطبيقي لقرارات مجلس الوزراء العراقي أن الأفعال الكلامية تتجلى في هذا الخطاب بصورتين أساسيتين: أفعال مباشرة صريحة تُفصح عن قوتها الإنجازية من خلال صيغ معيارية مثل "قرر" و"يوافق" و"تتحمل"، وأفعال غير مباشرة تتحقق عبر استراتيجيات تداولية تتخفف فيها الصياغة من الأمر الصريح، مع بقاء الإلزام قائمًا في السياق المؤسسي.

وتبين أن القول في الخطاب الإداري لا يصف الواقع فحسب، بل يُنشئه، ويُعيد تشكيل العلاقات التنظيمية، ويُسند المسؤوليات، ويضبط مسار الإجراءات. ومن ثمّ فإن المخاطبات الإدارية تمثل نموذجًا واضحًا لتجسيد العلاقة بين اللغة والسلطة داخل المؤسسة، حيث تتحول البنية اللفظية إلى أداة تنظيمية فعّالة.

نتائج البحث

أسفرت هذه الدراسة عن جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

١. هيمنة الأفعال الإعلانية والتوجيهية في المخاطبات الإدارية، بوصفها الأقدر على إنشاء الواقع المؤسسي وضبط السلوك التنظيمي.
٢. ارتباط القوة الإنجازية بدرجة السلطة المؤسسية؛ إذ تزداد صراحة الفعل وقوته الإلزامية كلما ارتفع موقع الجهة المُصدِرة في السلم الإداري.
٣. اعتماد الخطاب الإداري على صيغ معيارية مقننة (مثل: قرر، يوافق، تتحمل)، تُؤدي وظيفة تثبيت الأثر القانوني للفعل الكلامي.
٤. توظيف استراتيجيات تداولية غير مباشرة، كالإحالة إلى النصوص القانونية، واستعمال الصيغة الاسمية، والمبني للمجهول، بما يحقق التوازن بين السلطة والحياد البيروقراطي.
٥. أن المعنى في الخطاب الإداري لا يُستمد من البنية اللغوية وحدها، بل من تفاعلها مع السياق المؤسسي والتنظيمي، حيث يُعدّ الاختصاص القانوني شرطًا أساسيًا لنجاح الفعل الإنجازي.
٦. تكشف المخاطبات الإدارية عن تداخل البعد اللغوي والبعد القانوني، بحيث يصبح الفعل الكلامي جزءًا من بنية قانونية مُنتجة للأثر.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، يمكن اقتراح ما يأتي:

١. توسيع مجال الدراسات التداولية التطبيقية لتشمل أنواعًا أخرى من الخطاب الإداري، مثل التعميمات الداخلية والمراسلات الجامعية والمخاطبات القضائية.
٢. الإفادة من التحليل التداولي في تطوير مهارات الصياغة الإدارية، بما يعزز وضوح القوة الإنجازية ويحد من اللبس التأويلي.
٣. إدماج مبادئ نظرية أفعال الكلام ضمن برامج إعداد القيادات والكوادر الإدارية؛ لما لها من أثر في تحسين فاعلية التواصل المؤسسي.
٤. إجراء دراسات مقارنة بين الخطاب الإداري في بيئات عربية مختلفة لرصد أوجه التشابه والاختلاف في البنية الإنجازية.
٥. دراسة أثر التحول الرقمي في إعادة تشكيل الأفعال الكلامية في الخطاب الإداري الإلكتروني.

المراجع:

١. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م.
٢. أساس البلاغة، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
٣. الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، نادية رمضان النجّار، الإسكندرية، 2013م.
٤. البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الجاحظ، القاهرة، 1960م.
٥. تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 1993م.
٦. التداولية عند العلماء العرب: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، 2005م.
٧. دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، تحقيق محمد رضوان الداية، مكتبة الإيمان، المنصورة.
٨. سر الفصاحة، عبد الله بن سعيد بن سنان الخفاجي، تحقيق داوود عطاشة الشوابكة، دار الفكر، عمّان، ط1، 2006م.
٩. في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، خليفة بوجادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009م.
١٠. قرارات الجلسة الاعتيادية الأولى المنعقدة في 2026/1/7، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، منشور بتاريخ 2026/1/12 على الموقع الرسمي.
١١. قرارات الجلسة الاعتيادية التاسعة والأربعين المنعقدة في 2025/12/9، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، الموقع الرسمي.
١٢. قرارات الجلسة الاعتيادية الحادية والخمسين المنعقدة في 2025/12/23، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، منشور بتاريخ 2025/12/29 على الموقع الرسمي.
١٣. قرارات الجلسة الاعتيادية الثانية والخمسين المنعقدة في 2025/12/30، الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، منشور بتاريخ 2026/1/4 على الموقع الرسمي.
١٤. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.
١٥. كيف نصنع الأشياء بالكلمات، جون لانغشو أوستن، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991م.
١٦. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994م.
١٧. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط3، 1994م.
١٨. مدخل إلى اللسانيات التداولية، الجيلالي دلاش، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.
١٩. مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، باديس لهويمل، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2014م.
٢٠. المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينيك مانغونو، ترجمة محمد يحيان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008م.
٢١. المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينيكو، ترجمة سعيد علوش، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1986م.
٢٢. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٣. البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، محمد العمري، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999م.